أكد أن الأمر رهن لما تنتهي إليه الاجتماعات المقبلة للجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الشايع : نتوقع إنجاز تعديلات قانون هيئة أسواق المال قبل جلسة 10 مارس

■ المدعج أكد السعي إلى إقرار قانون جاذب يحقق الاستقلالية والشفافية في التعامل مع المتداولين بالسوق

■ اتحاد الشركات الاستثمارية والمصارف سيتقدمان خلال يومين بتعديلاتهما على القانون

جانب من اجتماع اللجنة المالية مع الوزير المدعج «تصوير : صالح محمد»

توقع رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع ان تنجز اللجنة تقريرها في شأن التعديلات الجديدة على قانون هيئة اسواق المال قبل جلسة المجلس المقرر عقدها في العاشر من مارس المقبل.

وقال الشايع في تصريح صحافي بمجلس الامة امس ان انجاز التقرير في هذا الموعد رهن لما تنتهي إليه الاجتماعات المقبلة التي ستعقدها اللجنة مع الجهات المعنية خلال الفترة المقبلة.

وذكر ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعها امس التعديلات على قانون هيئة اسواق المال بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج ومسؤولي هيئة اسواق المال واتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف الكويتية.

واوضح ان الوزير المدعج اكد السعي الى اقرار قانون «جاذب يحقق الاستقلالية والشفافية في التعامل مع المتداولين في السوق» مشيرا الى استعراض رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والمدير التنفيذي الدكتور نايف الحجرف كل التطورات التي اعقبت صدور القانون 7 لسنة 2010 في شأن اسواق المال والتعديلات المقدمة عليه.

وافاد بان اتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف سيتقدمان خلال يومين بتعديلات على القانون وسيتم احالتها الى الحكومة للرد عليها خلال اسبوع على ان تكشف اللجنة اجتماعاتها للانتهاء من القانون قبل جلسة 10 مارس المقبل.

واوضح ان النائب الدكتور يوسف الزلزلة سيتقدم للجنة بتعديلات على القانون حيث بين الزلزلة ان 90 في المئة من تعديلات الحكومة تتطابق مع الملاحظات النيابية بشأن القانون.

وقال ان اللجنة وجهت الدعوة لاجتماعها الاربعاء المقبل مع هيئة اسواق المال ولجنة السوق وغرفة التجارة والصناعة وشركة البورصة للاستماع الى ملاحظاتهم على التعديلات الحكومية المقدمة على ان يعقد اجتماع نهائي بعد الاستماع لكل وجهات النظر للبت بالقانون.

طالب بترجمة بيانات الخليجي إلى خطوات تنفيذية لعودة الشرعية

الخرينج: ما حصل في اليمن يعد انقلاباً بكل ما تحمله الكلمة من معنى

مبارك الخرينج

اعتبر نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بيانات مجلس التعاون الخليجي بشأن الوضع في اليمن معبرا عن حكومات وشعوب الخليج العربي رافضا هذا الانقلاب تحت مسمى الاعلان الدستوري او تحت اي ذريعة اخرى.

واكد الخرينج ان ما حصل في اليمن يعد انقلاب بكل ما تحمله الكلمة من معنى مؤكدا رفضه هذا الانقلاب الذي يعد خطرا كبيرا على الامن القومي العربي والخليجي.

وطالبر الخرينج ترجمه بيانات الخليجي الى خطوات تنفيذية لافشال هذا الانقلاب وعودة الاستقرار والهدوء لليمن وعودة الشرعية والدستورية في اليمن الشقيق.

أكد انه قد يفضي إلى الطعن بدستوريتها لأنها بمثابة القرار السلبي بالامتناع عن إصدارها

الجيران : تأخير إنجاز اللوائح للقوانين يستحق مساءلة سياسية للحكومة

عبدالرحمن الجيران

قال النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية ، بان إصدار اللائحة عمل قانوني يصدر من السلطة التنفيذية من تلقاء نفسها او بتكليف من المشرع وتتضمن قواعد قانونيه عامه ، واللوائح المطلوبة هي التنفيذية التي تصدر وفقا للماده72من الدستور

وفي احيان كثيرة يحدد القانون الجهة الملزمة باصدار اللائحة ويستحيل تنفيذ القانون قبل صدور اللائحة ، لذلك يحدد القانون اجل لصدورها كي لا يتعطل سريانه وتنهض المسئولية السياسية للوزير المختص حال الإخلال ومن ابرز الامثلة حاليا قانون مكافحه الفساد المعطل بسبب عدم صدور اللائحة وقد لوح النائب المستقيل د.عبدالكريم الكندري باستجواب وزير العدل السابق د العجمي ، بسبب هذا التراخي بالاستجواب لعدم صدور اللائحة وقام الوزير باحالتها لمجلس الوزراء لإخلاء مسؤوليته لكن الخطورة ان التاخير قد يعصف بالقانون عند الطعن بعدم دستوريته لانه صدر بمرسوم ضرورة عملا بالماده71من الدستور ولاشك ان التاخير الفاحش في صدور اللائحة يليل عدم توافر الضرورة مما يؤدي لعدم دستوريه مرسوم الضرورة .

واشار النائب إلى اننا بصدد مرحلة جديدة من التنمية وعامل الوقت حاسم في إنجاح او فشل المشاريع ومشاريع القوانين مثلما ورد في كثير من ملاحظات ديوان المحاسبة ولجان التحقيق ، وهو ان التاخر في ردود الجهات المعنية نتج عنه زيادة في تاخير الانجاز او صدور اوامر تغيرية ضاعفت من تكلفة الإجمالية للمشاريع ، واوضح النائب انه لا مبرر لهذا التراخي الحكومي بإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين ، فهناك واجب ملزم بإصدارها احتراما للقانون والتاخير يشل نفاذ القانون وبالإضافة إلى المسئولية الأخلاقية تنهض المسئولية السياسية وهنا المسئولية القضائية فيحق للمضرور اللجوء للقضاء لإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إصدارها والتعويض عما لحق به من اضرار ولفت النائب إلى أن حق الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية مقيد بعدم تعديل مقتضى أصل القانون مثل ما حدث في لائحة قانون أسواق المال التي شوهت القانون واخير هناك نوع اخير من اللوائح لا تصدر تنفيذا للقانون بل مستقلة عنه مثل لوائح الضبط التي ترمي للمحافظة على النظام العام .

والسكينة عملا بالماده73من الدستور ومن امثلتها لوائح المرور التي يجب ان تفعل اليوم بشكل كامل وواضح لملاحقة المستهترين .

وفي الختام شدد النائب إلى أن انجاز خمس لوائح تنفيذية فقط من اصل اربعين قانون ومرسوم بقانون يعتبر عملا ضعيفا جدا ، ولا يتناسب مع حجم التطلعات التي يصبوا إليها المجلس والمواطن ومتطلبات التنمية .

الظفيري يقترح إطلاق اسم صاحب السمو على المطار الدولي

منصور الظفيري

قدم النائب منصور الظفيري اقتراحا باطلاق اسم صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على المطار الدولي جاء فية :

احتفلت الكويت مع نهاية يناير 2015 بمناسبة مرور « 9 » سنوات على تولي «قائد الإنسانية» صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم .

فقد واصل صاحب السمو الأمير بأياديه البيضاء ومبادراته السامية مسيرة الخير والسلام والوفاق على كل المستويات حافظا أمانة الكويت ودستورها ومعززا دورها في تحقيق التقارب ولم الشمل بين الأشقاء مما جعل العالم يجمع في الأمم المتحدة على اختيار صاحب السمو «قائد للعمل الانساني».

ولقد بدأ سموه رحلة العمل في الشأن العام في التاسع من يوليو 1954 وإلى اليوم وهو يواصل العطاء الكبير لدولة الكويت فسموه أحد أهم رجال الحكم البارزين في تاريخ الكويت الذين كرسوا حياتهم لخد متها وإعلاء مكانتها في العالم وتحقيق مستقبل مشرق لأبنائها.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي وكثير من الدول العربية والأوروبية تطلق اسماء المسئولين والرؤساء والحكام على المطارات الدولية وعلى سبيل المثال في المملكه العربية السعودية مطار الملك خالد الدولي ومطار الملك فهد وفي دولة قطر مطار الشيخ حمد وفي الكويت مطار الشيخ سعد.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإطلاق اسم « صباح الأحمد » على مطار الكويت الدولي تقديرا لعطاء صاحب السمو الأمير لأكثر من 60 عاما في خدمة الكويت مما جعل العالم يجمع في الامم المتحده على اختياره قائدا للعمل الانساني ».

تتمات

الأمير وخادم الحرمين

حضر اللقاء صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، وأصحاب السمو الملكي الأمراء.

كما حضر اللقاء النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وأعضاء الوفد الرسمي المرافق لسمو الأمير .

وكان سمو أمير البلاد قد وصل والوفد الرسمي المرافق لسموه ظهر أمس إلى الرياض ، حيث كان في استقبال سموه ، على أرض المطار أخوه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض واصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء وكبار المسؤولين بالمملكة العربية السعودية ، وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ ثامر جابر الاحمد .

رافق سمو أمير البلاد في زيارته للمملكة وفد رسمي يضم كلا من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك ، ووزير المالية انس الصالح ، ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د . علي العمير ، ومدير مكتب سمو الأمير أحمد فهد الفهد ، ورئيس المراسم والتشريفات الأميرية الشيخ خالد العبدالله الصباح ، ووكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله ، ورئيس الشؤون الاعلامية والثقافية بالديوان الاميري يوسف الرومي.

المدعج : استقبال

الوظائف الحكومية . وأكد المدعج في كلمته ممثلا راعي ملتقى «المشاريع الصغيرة..مستقبل وطموح» سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، الذي افتتح في مسرح الكلية الاسترالية أمس ويستمر ثلاثة أيام ، حرص الحكومة على دعم الشباب الكويتي وتدريبهم وتاهيلهم على الانتاج والابداع ، وخلق مزيد من فرص العمل عبر المشاريع الصغيرة المتوسطة التي تعتبر ركيزة العمل الناجح .

وأوضح ان فكرة انشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تأتي من منطلق ان الشباب الكويتي هم «عماد الامة ومستقبلها» ، لافتا إلى حرص سمو رئيس مجلس الوزراء على دعم مثل هذه الملتقيات ، لما لها من اسهام مهم في وضع الاسس والقواعد لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل محورا للاقتصاد الوطني.

في سياق اقتصادي آخر توقع رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع ان تنجز اللجنة تقريرها في شان التعديلات الجديدة على قانون هيئة اسواق المال ، قبل جلسة المجلس المقرر عقدها في العاشر من مارس المقبل.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة ان انجاز التقرير في هذا الموعد ، رهن لما تنتهي إليه الاجتماعات المقبلة التي ستعقدها اللجنة مع الجهات المعنية خلال الفترة المقبلة.

وذكر ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعها أمس التعديلات على قانون هيئة اسواق المال ، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج ومسؤولي هيئة اسواق المال واتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف الكويتية.

واوضح ان الوزير المدعج اكد السعي الى اقرار قانون «جاذب يحقق الاستقلالية والشفافية في التعامل مع المتداولين في السوق» مشيرا الى استعراض رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والمدير التنفيذي الدكتور نايف الحجرف كل التطورات التي اعقبت صدور القانون 7 لسنة 2010 في شان اسواق المال والتعديلات المقدمة عليه.

وافاد بان اتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف سيتقدمان خلال يومين بتعديلات على القانون ، وستتم احالتها الى الحكومة للرد عليها خلال اسبوع على ان تكشف اللجنة اجتماعاتها للانتهاء من القانون قبل جلسة 10 مارس المقبل.

واوضح ان النائب الدكتور يوسف الزلزلة سيتقدم للجنة بتعديلات على القانون ، حيث بين الزلزلة ان 90 في المئة من تعديلات الحكومة تتطابق مع الملاحظات النيابية بشان القانون.

وقال ان اللجنة وجهت الدعوة لاجتماعها الاربعاء المقبل ، مع هيئة اسواق المال ولجنة السوق وغرفة التجارة والصناعة وشركة البورصة ، للاستماع الى ملاحظاتهم على التعديلات الحكومية المقدمة ، على ان يعقد اجتماع نهائي بعد الاستماع لكل وجهات النظر للبت بالقانون .

إلى ذلك أكد النائب د . عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية ، بأن إصدار اللائحة عمل قانوني يصدر من السلطة التنفيذية من تلقاء نفسها ، او بتكليف من المشرع وتتضمن قواعد قانونية عامة ، واللوائح المطلوبة هي التنفيذية التي تصدر وفقا للماده 72 من الدستور ، مشددا على أن انجاز خمس لوائح تنفيذية فقط من أصل أربعين قانونا ومرسوما بقانون يعتبر عملا ضعيفا جدا ، ولا يتناسب مع حجم التطلعات التي يصبو إليها المجلس والمواطن ومتطلبات التنمية .

وأوضح أنه لا مبرر لهذا التراخي الحكومي بإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين ، فهناك واجب ملزم بإصدارها احتراما للقانون ، والتأخير يشل نفاذ القانون ، وبالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية تنهض المسؤولية السياسية وهنا المسؤولية القضائية فيحق للمضرور اللجوء للقضاء لإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إصدارها ، والتعويض عما لحق به من اضرار .

الصانع : الوسطية

بمركز الوسطية التابع للوزارة الذي سيصبح خلافا لما كان موجودا عليه.

وذكر ان المركز كان يتضمن كتبا بعيدة عن النهج الوسطي «لذلك بدأنا نستعين باشخاص يؤمنون بالوسطية» ، مضيفا انه اصدر قرارا بالغاء المركز بصورته الحالية واعطائه نمطا جديدا وتحويله الى ادارة من ادارات وزارة الاوقاف «حتى نصل الى كل جهة ولا نعتمد على ان يصلوا الينا».

واضاف ان الدستور الكويتي كفل الحريات الشخصية والخصوصية ، لكن مع وجود العولمة والتكنولوجيا الحديثة اصبح من المهم ان تكون هناك مؤتمرات تضع فواصل بين الخصوصية وانتهاكها ، خاصة في الجوانب التكنولوجية ، داعيا الى وضع معايير جديدة وتشريعات تتلاءم مع الوضع الحالي لتبيان الحد الفاصل بين الخصوصية والتكنولوجيا الحديثة .

الكويت تؤيد

وقال الديحاني لـ «كونا» ان البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون أمس الأول بالرياض ، سيكون احدى ركائز مناقشات الوزاري العربي ، فيما يتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها عربيا بشأن التدهور «الخطير» للأوضاع في اليمن.

وكان الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي قد اعلن أمس ان اجتماعا طارئا لوزراء الخارجية العرب سيعقد خلال الايام القليلة المقبلة ، لبحث تطورات الاوضاع باليمن .

«الإعلام» : أغلقنا

داعية جميع المطابع التجارية الى ضرورة الالتزام بالقانون ، وعدم ممارسة أنشطة المطبوعات والنشر دون تراخيص .

البنك الأهلي

تحقق من خلال إيرادات تشغيلية من أنشطة البنك الرئيسية عن عام 2014 ق، درها 101.2 مليون دينار ، مقارنة بنهاية عام 2013 والتي بلغت 98.7 مليون.

واضاف ان العائد على السهم ارتفع بنسبة 10.7 في المئة من 32.9 فلسا بنهاية عام 2013 الى 36.5 فلسا بنهاية 2014 ، لتعكس النتائج مدى ملاءة المركز المالي للبنك وقدرته على تحقيق إيرادات مستمرة من الأنشطة الرئيسية له.

مجلس الأمن

وكان مجلس التعاون الخليجي دعا السبت في ختام اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي، إلى التصدي لما قام به الحوثيون من «انقلاب على الشرعية في اليمن» ، عبر إصدار قرار بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة.

وقالت الدول الخليجية الست إنها تدعو مجلس الأمن إلى «اتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتضمن إجراءات عملية عاجلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، اللذين يهددهما استمرار الانقلاب على الشرعية في اليمن» في إشارة الى الحوثيين.

وكان الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون حذر الخميس مجلس الأمن الدولي ، من أن اليمن «ينهار أمام أعيننا»، داعياً إلى التحرك لوقف انزلاق هذا البلد نحو الفوضى.

وبحسب مشروع القرار الدولي فإن الدول الـ15 الأعضاء في مجلس الأمن «تطالب الحوثيين بأن يعمدوا، بصورة فورية وغير مشروطة، إلى سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية ورفع يدهم عن الأجهزة الحكومية والأمنية».

كما يطالب مشروع القرار هذه الميليشيا الشيعية بـ «الانخراط بحسن نية في مفاوضات» السلام التي يرعاها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر، وكذلك بـ«الإفراج عن الرئيس عبدربه منصور هادي، ورئيس وزرائه وأعضاء الحكومة» الموضوعين جميعاً تحت الاقامة الجبرية منذ استولى الحوثيون على السلطة.

ويضيف مشروع القرار أن مجلس الأمن «يبدي استعداده لاخذ تدابير إضافية» وهي عبارة تعني في قاموس الأمم المتحدة فرض عقوبات— لكن من دون أي تلميح واضح إلى الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة لوضع قرارات المجلس موضع التنفيذ.

وبحسب دبلوماسيين غربيين فإن روسيا غير متحمسة لفرض عقوبات على الحوثيين، لا سيما وأنها هي نفسها تخضع لعقوبات أمريكية وأوروبية منذ ضمت شبه جزيرة القرم الأوكرانية.

ودخل اليمن، معقل أخطر فروع تنظيم القاعدة وحليف الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، في حالة من الفوضى منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر.

وتدهورت الأوضاع عندما أطاح الحوثيون بالحكومة بعد إصدارهم الإعلان الدستوري في 6 فبراير وحلوا بموجبه البرلمان مع تشكيل لجنة أمنية لإدارة شؤون البلاد بانتظار تشكيل مجلس رئاسي.

«داعش» يخطف

البغدادي، وإن القتال لا يزال يتركز حول مقر للشرطة.

من جانب آخر، أفادت مصادر للجزيرة عن مقتل عشرات من أفراد الحشد الشعبي في هجوم كبير لتنظيم الدولة على منطقة العظيم، شمال غرب محافظة ديالى.

وفي بغداد، أفاد مصدر في الشرطة بمقتل خمسة أشخاص وإصابة 11 آخرين بجروح، اليوم الأحد، إثر تفجيرات وأعمال عنف.